

محاضرة رقم 05. التقييم الجمركي

تعريف التقييم الجمركي :

هو تحديد قيمة الصفقة للأغراض الجمركية وبعبارة أخرى: تحديد قيمة الصفقة تمهيدا لفرض (لتقدير) الضرائب

الجمركية المستحقة عليها ويوجد نظامان أو طريقتان للتقييم الجمركي:

أ. نظام التقييم طبقاً لاتفاقية بروكسل.

ب. نظام التقييم طبقاً لاتفاقية لمنظمة التجارة العالمية (اتفاقية التقييم الجمركي).

الطرق المختلفة للتقييم الجمركي في ظل اتفاقية الجات (المنظمة العالمية للتجارة):

يتم التقييم الجمركي طبقاً لاتفاقية القيمة لمنظمة التجارة العالمية على أساس

➤ طريقة قيمة الصفقة، حيث أنها تعتبر الطريقة الأساسية للتقييم الجمركي. وفي حالة تعذر التقييم طبقاً

لطريقة قيمة الصفقة يتم التقييم على أساس طرق بديلة أخرى:

➤ طريقة السلع المطابقة.

➤ طريقة السلع المماثلة.

➤ الطريقة الخصمية (الاستدلالية).

➤ الطريقة الحسابية.

➤ الطريقة الاستراتيجية المرنة (الاجتهادية).

بحيث يتم تطبيق هذه الطرق البديلة بالترتيب التتابعي الملزم. ويعنى ذلك أن يتم التقييم أساساً طبقاً للطريقة

الأولى (قيمة الصفقة)، وفي حالة عدم إمكانية تطبيقها يتم اللجوء إلى طريقة السلع المطابقة وفي حالة صعوبة

استخدام الطريقة الثانية يتم الانتقال إلى الطريقة التي تليها في الترتيب وهكذا.

كما يجوز للمستورد في حالة عدم قبول قيمة الصفقة وعدم إمكانية تطبيق طريقتي السلع المطابقة والمماثلة أن

يطلب عكس الترتيب بين الطريقة الخصمية والطريقة الحسابية. ويشترط موافقة الإدارة الجمركية على طلب

المستورد لتطبيق الطريقة الحسابية قبل الطريقة الخصمية.

أ. طريقه قيمه الصفقة:

وهي إجمالي الثمن الذي دفعه المستورد أو ما سيتم دفعه للمصدر أو لصالحه نظير شراء بضائع تم تصديرها ويضاف إلى هذا الثمن التكاليف التي تحملها المستورد نظير استيراد البضائع الواردة ولم يتضمنها هذا الثمن بحيث أن الثمن المدفوع يمكن أن يأخذ شكل نقود أو خطابات ائتمان أو أية وسيلة أخرى يتم الاتفاق عليها. وقد يكون الدفع مباشر أو غير مباشر و من أمثلة الدفع غير المباشر تسوية المشتري لدين مستحق على البائع كما تعرف على انها السعر الحقيقي المدفوع او القابل للدفع ، وهو إجمالي المدفوعات التي قام او سيقوم بها المشتري او المستورد للبائع ولا يشترط ان يكون نقابل للدفع نقدا حيث يمكن ان يكون رد دين على سبيل المثال او اعتماد مستندي او غيرها من وسائل الدفع المعمول بها او عقد بيع او تحويل بنكي.

$$\text{القيمة} = \text{الثمن} + \text{تكاليف خارج الثمن}$$

والتكاليف خارج الثمن التي تشكل جزء من القيمة :تتكون من

➤ سلع وخدمات قدمها المستورد للمصدر مجانا او بثمان منخفض داخله في الإنتاج : مثل المواد والاجزاء التي استخدمت في انتاج السلعة ، او المعدات والقوالب الاتي استخدمت في الحصول على سلعة في شكلها الذي يفضله المستورد ، او المواد المستهلكة كالأصباغ والورق والعلب ، او الرسومات المقدمة من المستورد الى المصدر حتى يحصل على سلعته بالشكل الذي يرغب فيه، او عوائد رسوم وتراخيص استخدام ماركة معينة ، تكاليف النقل والشحن والتفريغ والمناولة.

➤ مصاريف تتم بمعرفة المستورد وغير متضمنة في الثمن : مثل عمولة الأشخاص والوسطاء الذين تدخلوا في إتمام الصفقة ، تكاليف العبوات ومواد التي تعتبر جزء لا يتجزأ من السلعة ، العمالة التي ساهمت في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج او إيصال السلعة من المصدر الى المستورد

ومثلما يوجد تكاليف يجب اضافتها هناك بعض التكاليف التي لا يمكن اضافتها للثمن حتى وان امتلك المستورد بموجبها وثائق تثبت قيامه بها ، وتتمثل التكاليف الإضافية هذه التي لا يسمح بإضافتها للثمن في اعمال البناء والتشييد والتجميع والصيانة والمساعدة الفنية التي تتم في بلد الاستيراد أيضا مصاريف النقل والتأمين التي من المنتظر ان تتم في بلد الاستيراد او المختلفة عن وسيلة النقل الرئيسية ، وكذا الرسوم والضرائب التي تفرض على السلعة بعد خروجها من الدائرة الجمركية مثلا كالضريبة على القيمة المضافة او التصاميم التي تم تنفيذها في بلد الاستيراد.

والشروط الواجب توافرها في هذا الثمن:

- تقديم دليل على عملية البيع في صورة فوتير تجارية وعقود مبرمة بين المصدر والمستورد
- عدم وجود قيود أو شروط يفرضها البائع على تصرف المشتري في البضاعة او استخدامه لها، بخلاف القيود القانونية المفروضة في بلد الاستيراد، او القيود المتعلقة بتحديد المساحة الجغرافية التي يمكن إعادة بيع السلعة فيها، او القيود التي لا تؤثر تأثيرا كبيرا على قيمة السلعة.

- عدم وجود شروط إضافية تصعب عملية تحديد القيمة كاشتراط قيام المستورد بشراء سلع أخرى أو كميات أخرى مما يجعل قيمة الصفقة مرتبطة بأسعار وقيم صفقات و سلع أخرى .
- عدم استحقاق البائع (المصدر) لعوائد إضافية ناتجة عن إعادة بيع السلع في بلد الاستيراد أو التصرف فيها أو استخدامها.
- توافر كافة المعلومات المطلوبة داخل فاتورة البيع مثل تكاليف وأتعاب التعبئة والتحويل والعمولات والسمسرة وتكاليف النقل والتأمين .
- عدم وجود علاقة ارتباط بين البائع والمشتري تؤثر على السعر كصلة قرابة وعدم امتلاك المشتري لحصة في الشركة المصدرة للسلعة .

الإجراءات التي تتبعها الجمارك للتحقق من قيمة الصفقة

- مراجعة المستندات المقدمة و التأكد من مدى كفايتها واستيفائها للنواحي الشكلية.
- التحقق من أن الرسالة تمثل واقعة بيع فعلية و أنها معدة للتصدير إلى البلد المعني.
- مراجعة إقرار القيمة و التأكد من أن المستورد أجاب على جميع الأسئلة الموضحة به و مراجعة مدى توفر والتأكد من وجود مستندات فعلية للعناصر الواجبة الإضافة إلى الثمن المدفوع فعلا في حالة الإقرار بوجودها في إقرار القيمة.
- التحقق من وجود مستندات فعلية للتأمين و التفرغ.
- التحقق من صحة عناصر القيمة طبقاً للمعلومات السعرية المتاحة لدى الجمارك.
- كيفية حساب القيمة للأغراض الجمركية: حيث انه يتم غالباً تحصيل الرسوم الجمركية بعملة بلد الاستيراد بينما يكون سعر البضائع الواردة في الفاتورة بعملة أجنبية، في هذه الحالة تحويل العملة يتم الاستعانة بسعر الصرف الذي تحدده السلطات المختصة في بلد الاستيراد وقد تركزت الاتفاقية الحرة للدولة في تحديد تاريخ سعر التحويل الذي يتم الأخذ به هل هو تاريخ التصدير أم تاريخ الاستيراد.
- رفض قيمة الصفقة: الأسباب التي تؤدي إلى رفض قيمة الصفقة هي:
- في حالة تأثر الثمن المدفوع أو المستحق للدفع بشرط أو أكثر من الشروط التي تمنع قبول قيمة الصفقة.
- في حالة ما إذا كانت المستندات المقدمة غير كافية للتحقق من صحة القيمة ولم يتمكن المستورد من تقديم مستندات مقبولة جمركياً.
- في حالة وجود معلومات سعرية لدى الجمارك ذات قيم تفوق قيمة السلعة محل التقييم مع عدم تمكن المستورد تبرير أسباب انخفاض قيمة الفاتورة عن المعلومات السعرية المتاحة.
- إقرار المستورد في إقرار القيمة بقيمة أعلى من قيمة الفاتورة المقدمة دون تقديم ما يبرر هذه الزيادة.
- في حالة عدم إمكانية تطبيق طريقة قيمة الصفقة فإنه يتم الانتقال إلى الطرق البديلة للتقييم طبقاً للترتيب التتابعي الملزم.

ب. طريقه المطابقة :

السلع المطابقة: هي السلع التي سبق للجمارك قبول قيمتها التعاقدية التي تتطابق مع السلع المستوردة محل التقييم في الخصائص الطبيعية، الجودة والشهرة، أداء نفس الوظائف، الفئة والنوع العلامة التجارية. وفي حالة وجود اختلافات بسيطة في الشكل أو اللون بطريقة لا تؤثر على القيمة فإن هذا الاختلاف لا يؤثر على تعريف السلعة بأنها متطابقة .

شروط تطبيق طريقة السلع المطابقة:

- أن تكون متطابقة في الخصائص المادية والنوعية والجودة والسمعة التجارية
- أن تكون منتجه في نفس البلد ومن نفس منتج السلعة محل التقييم
- أن تكون مصدرة إلى البلد المعني خلال ستين يوماً قبل أو بعد تاريخ تصدير السلع محل التقييم
- أن تكون مصدرة على نفس المستوى التجاري (جملة مثلاً) ونفس الكمية ونفس وسائل النقل
- أن تكون قيمتها التعاقدية مقبولة من قبل الجمارك .

ج طريقة السلع المماثلة:

يتم استخدام طريقة الصفقات الخاصة بالسلع المماثلة في حالة فشل أو تعذر تطبيق الطريقة الأولى والأساسية من طرق التقييم الجمركي (طريقة قيمة الصفقة) وتعذر استخدام الطريقة الثانية (طريقة السلع المطابقة) بشرط أن يتوفر لدى الجمارك قيودات لسلع سبق للجمارك قبول قيمتها التعاقدية وتكون مماثلة للسلع محل التقييم ووارده في نفس وقت الاستيراد أو وقت قريب (خلال ستين يوماً مثلاً قبل أو بعد تاريخ تصدير السلعة محل التقييم).

السلع المماثلة:

هي السلع التي سبق للجمارك قبول قيمتها التعاقدية والتي تتماثل مع السلع المستوردة محل التقييم في الخصائص الطبيعية والمكونات المادية، ويمكنها أداء نفس وظيفة السلع التي جرى تقييمها وان تكون قابلة للتبادل تجاريًا مع السلعة محل التقييم مع الأخذ في الاعتبار الجودة والشهرة والعلامة التجارية.

شروط تطبيق طريقة السلع المماثلة:

- أ- أن تكون متشابهة أو مماثلة في الخصائص الطبيعية والمكونات المادية.
- ب- يمكنها أداء نفس وظيفة السلع محل التقييم وقابلة للتبادل التجاري معها
- ج- أن تكون البضائع المماثلة منتجة في نفس بلد إنتاج السلعة محل التقييم و نفس المنتج.
- د- أن تكون مصدرة خلال ستين يوماً قبل أو بعد تاريخ تصدير السلع محل التقييم.
- هـ- أن تكون مصدرة بنفس المستوى التجاري وبنفس الكمية ونفس وسائل النقل.
- و- أن تكون قيمتها التعاقدية مقبولة

د. القيمة الاستدلالية – الخصمية-

تستند القيمة الجمركية إلى سعر الوحدة الذي تباع بموجبه البضاعة المستوردة نفسها أو البضاعة المطابقة أو البضاعة المماثلة، على أول مستوى تجاري، في السوق المحلي ، بحالتها عند الإستيراد، بأكبر كمية إجمالية ، في نفس وقت إستيراد البضاعة قيد التثمين أو قريباً منه، على أن يتم إجراء الاستقطاعات التالية :

➤ إما مقدار العمولات (التي تدفع عادة أو المتفق عليها)، أو المبالغ التي تضاف عادة مقابل الأرباح والمصروفات العامة

➤ الأجور المعتادة للنقل والتأمين بعد الإستيراد وما يرتبط بها من تكاليف

➤ ج- الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب .

إذا لم تكن البضاعة قيد التثمين أو البضاعة المطابقة أو البضاعة المماثلة المستوردة قد بيعت بحالتها عند الإستيراد في نفس وقت إستيراد البضاعة قيد التثمين أو قريباً من ذلك الوقت، فتستند القيمة الجمركية، إلى سعر الوحدة الذي تباع به البضاعة المستوردة أو البضاعة المطابقة أو البضاعة المماثلة المستوردة في السوق المحلي ، بحالتها عند الإستيراد في أقرب وقت بعد إستيراد البضائع التي يجري تثمينها على أن يتم ذلك قبل مرور تسعين يوماً من تاريخ إستيراد البضاعة قيد التثمين، بكميات تكفي لتحديد سعر الوحدة .

3. إذا لم تكن البضاعة المستوردة أو البضاعة المطابقة أو البضاعة المماثلة المستوردة قد بيعت في السوق المحلي ، بحالتها عند الإستيراد، فتستند القيمة الجمركية، بناءً على طلب المستورد، إلى السعر الذي تباع به الوحدة من البضاعة المستوردة في السوق المحلي ، بعد إجراء تصنيع أو تجهيز إضافي عليها ما لم تفقد هويتها، بأكبر كمية إجمالية، مع مراعاة إستقطاع القيمة التي أضيفت نتيجة التصنيع أو التجهيز الإضافي، والاستقطاعات المنصوص عليها .

الشروط الواجب توافرها لتطبيق الطريقة الخصمية:

- أن يتم إعادة بيع السلعة موضوع التقييم أو السلع المطابقة أو المماثلة في سوق بلد الاستيراد بالحالة التي وردت عليها.
- أن يتم إعادة بيع السلعة موضوع التقييم أو السلع المطابقة أو المماثلة في نفس الوقت أو خلال المدة المحددة و هي (ستين يوماً قبل أو بعد تاريخ وصول السلع محل التقييم).
- إذا لم يتم البيع في نفس وقت الاستيراد أو خلال ثلاثين يوماً يتم التقييم في اقرب موعد بعد الاستيراد بشرط أن لا يتعدى تسعين يوماً من تاريخ الاستيراد.
- أن لا يكون هناك علاقة ارتباط بين البائع والمشتري في بلد الاستيراد.
- إذا كانت السلعة المستوردة محل التقييم أو المطابقة أو المماثلة لم يتم بيعها على حالتها و إنما تم بيعها بعد تجهيزها أو معالجتها أو تكملة صنعها فإنه قبل تحديد سعر بيع الوحدة يتم خصم القيمة المضافة نتيجة التجهيز.

هـ الطريقة الحسابية :

تستند القيمة الجمركية للسلعة محل التقييم طبقاً للطريقة الحسابية على:

- تكلفة أو قيمة المواد وأعمال التصنيع أو غيره من أعمال التجهيز التي دخلت في إنتاج السلعة محل التقييم.
- مقدار هامش الربح في بلد التصدير.
- تكلفة أو قيمة كل المصروفات اللازمة للوصول إلى القيمة CIF.

المعلومات اللازمة لتطبيق الطريقة الحسابية:

يمكن للجمرك الحصول على المعلومات اللازمة لتطبيق الطريقة الحسابية من سجلات منتج السلعة محل التقييم فضلاً عن بعض المعلومات التي قد يحتاج إليها والتي يمكن الحصول عليها من سجلات المستورد. ولا يجوز للجمارك أن تجبر أي منتج بأن يقدم للفحص أي حساب أو سجل لأغراض تحديد القيمة الجمركية طبقاً للطريقة الحسابية أو أن يسمح بالاطلاع عليه إلا بموافقته

و. الطريقة الاسترجاعية المرنة:

في حالة تعذر تحديد القيمة الجمركية طبقاً لأحكام أي من طريقة قيمة الصفقة أو طريقة السلع المطابقة أو طريقة السلع المماثلة أو الطريقة الخصمية أو الطريقة الحسابية، فإنه يتم اللجوء إلى الطرق السابقة (باستثناء طريقة قيمة الصفقة) لكن بقدر معقول من المرونة في تطبيق هذه الأساليب

عند إعادة تطبيق طرق التقييم يسمح بالمرونة فيما يتعلق بالآتي :

➤ يمكن التقييم على أساس القيم التعاقدية لسلع مطابقة أو مماثلة تم استيرادها خلال مائة وعشرون يوماً طالما لم تتوافر معلومات عن قيم تعاقدية لسلع مطابقة أو مماثلة تم تصديرها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تصدير السلعة محل التقييم

➤ يمكن التقييم على أساس القيم التعاقدية لسلع مطابقة أو مماثلة أنتجت في بلد غير بلد منشأ السلعة محل التقييم طالما لم تتوافر معلومات عن سلع مطابقة أو مماثلة تم إنتاجها في نفس بلد منشأ السلعة محل التقييم

➤ يمكن التقييم على أساس قيم جمركية تم تحديدها طبقاً لأي من الطريقة الخصمية أو الطريقة الحسابية طالما لم تتوافر معلومات عن قيم تعاقدية لسلع مطابقة أو مماثلة

➤ يمكن التقييم على أساس سعر الوحدة الذي تباع به السلعة المستوردة أو المطابقة أو المماثلة في السوق المحلي بحالتها أو بعد تجهيزها خلال مائة وثمانين يوماً من تاريخ استيراد السلعة محل التقييم طالما لم تتوافر معلومات عن ذلك خلال تسعين يوماً عند إعادة تطبيق الطريقة الخصمية .

عند استخدام مادة المرونات هل هناك طرق للتقييم الجمركي لا يجوز استخدامها؟، نعم عند استخدام المرونة في تطبيق طرق التقييم الجمركي ليس من المسموح أن تركز القيمة على أساس :

➤ سعر بيع السلع المنتجة محلياً في بلد الاستيراد ؛ .

➤ القيمة الأعلى من قيمتين بديلتين ؛

➤ تكلفة إنتاج أخرى غير القيم المحسوبة التي حددت لسلع مطابقة أو مماثلة ؛ .

➤ سعر بيع السلعة المستوردة في السوق المحلي ببلد التصدير ؛

➤ سعر بيع السلعة المستوردة في بلد آخر غير بلد التصدير ؛

➤ القيم الجمركية الدنيا ؛

➤ قيم جزافية أو صوريه

في حالة تعذر تحديد القيمة الجمركية باستخدام أي من الطرق الست السابقة وتعذر تحديدها باستخدام المرونات المسموح باستخدامها، فقد أقرت اللجنة الفنية للقيمة في منظمة التجارة العالمية WTO انه في حالة تعذر تحديد القيمة الجمركية باستخدام أي من طرق التقييم بالإضافة إلى عدم إمكانية تحديد القيمة باستخدام المرونات المسموح بها فإنه يجوز تحديد القيمة الجمركية باستخدام طرق أخرى معقولة بشرط أن لا تكون هذه الطرق من الطرق الممنوعة التي حددت سلفاً.